

عبد الفتاح اسماعيل

1986 - 1939

بدأ عبد الفتاح اسماعيل حياته السياسية في وقت مبكر. وواجهته منذ البداية مشاكل مع رفاقه في الجبهة القومية تمكن من تجاوزها. لكن حياته انتهت بمأساة في مستوى الكارثة قادته إليها خلافات حادة مستعصية على الحل بين رفاق الدرب والكفاح. كان منذ شبابه الباكر مهووساً بالثقافة وبالمعرفة. وكان بين رفاقه في الجبهة القومية أكثرهم يسارية وأكثرهم ثقافة. والجبهة القومية هي التنظيم السياسي الذي شارك عبد الفتاح في تأسيسه مع رفاقه من أعضاء الفرع الجنوبي اليمني لحركة القوميين العرب. كان عبد الفتاح اسماعيل، في مرحلة التحولات التي شهدتها حركة القوميين العرب في مطلع ستينات القرن، في مقدمة الذين أعلنوا انتماءهم إلى الماركسية على طريقته. وكان لكل من سبقوه وسبقوا رفاقه في حركة القوميين العرب إلى الماركسية طرائقهم سواء من الشيوعيين والإشتراكيين على اختلاف مدارسهم، أم من أحزاب حركة التحرر الوطني العربية والعالمية المتعددة اتجاهاتها وبرامجها السياسية والمتعددة أشكال نضالها. واستناداً إلى قراءاته الواسعة في الأدبيات الماركسية قديمها وحديثها، وإلى ثقافته الواسعة في ميادين المعرفة، رأى عبد الفتاح منذ وقت مبكر، لا سيما في المرحلة التي أعقبت انتصار ثورة أكتوبر في اليمن الجنوبي في عام 1967، ضرورة لم تكن متوفرة شروطها في ذلك الحين لتبني الإشتراكية العلمية في دستور الجبهة القومية وفي دستور الدولة الجديدة. فاعترض عليه رفاقه الذين كانوا الأكثر إسهاماً في الثورة والأقوى في مؤسسات الدولة، وأبعده إلى القاهرة ليقوم فيها منفيًا. وهناك في القاهرة في عام 1969 تعرفت إليه وابتدأت رحلة الصداقة بيننا حتى آخر أيام حياته. كانت تلك الفترة بداية الصعود المتواصل في مسيرة عبد الفتاح الحزبية والفكرية والسياسية، الصعود الذي ترافق على الدوام بالمتاعب التي قادته في نهاية المطاف إلى حتفه في عام 1986 بعد عودته من منفاه في موسكو.

لكن عبد الفتاح اسماعيل ظل في مسيرة حياته المتعرجة نموذجاً راقياً للمتقف الحديث، حاملاً طموحات أشبه بالأحلام في اتجاه المستحيل في بلد كانت لا تزال العلاقات

القبلية سائدة في وعي الجمهور وفي وعي النخب الثقافية والسياسية، ومن ضمنها تلك التي كانت قد اختارت الإشتراكية العلمية فكراً لها ونمط تطور للدولة اليمنية الحديثة.

ولد عبد الفتاح اسماعيل في عام 1939 في مدينة عدن في جنوب اليمن لأبوين من فلاحي اليمن الشمالي. أتم دراسته الإبتدائية والمتوسطة في المدرسة الأهلية في التواهي. التحق بعد ذلك بمركز التدريب المهني التابع لشركة النفط البريطانية. وظل يعمل في الشركة من عام 1957 حتى عام 1961. مارس العمل السياسي والثقافي في تلك الفترة المبكرة من حياته. وقاده نشاطه السياسي والثقافي بين عمال الشركة إلى الإعتقال من قبل السلطات البريطانية وإلى الطرد من العمل. شارك في عام 1959 في تأسيس أول تنظيم لحركة القوميين العرب في اليمن الجنوبي. بعد خروجه من شركة النفط البريطانية في عام 1961 توجه نحو التدريس في إحدى المدارس الحكومية. شارك في عام 1962 بتأسيس الجبهة القومية، التنظيم السياسي الذي أعلن في ذلك العام حركة مقاومة لتحرير اليمن الجنوبي من الإحتلال البريطاني ومن حكم السلاطين. واتخذت المقاومة أشكالاً متعددة بدأت بالمظاهرات الشعبية وانتهت بالكفاح المسلح. وكان لمدينة عدن دور بارز وأساسي في تلك الحركة.

تفرغ عبد الفتاح للعمل الفدائي وللعمل السياسي باسم التنظيم الجديد. وعندما طارده السلطات البريطانية انتقل إلى العمل السري. انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية في الجبهة القومية في مؤتمرها الذي عقد في عام 1965. وتم التجديد له في المؤتمرين الثاني والثالث. بعد الإنتصار الذي حققته الثورة في الثلاثين من شهر تشرين الثاني من عام 1967 وحصول اليمن الجنوبي على استقلاله اختير عبد الفتاح لحقيبة وزير الثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية من موقعه كعضو في اللجنة التنفيذية للجبهة القومية. وكانت له مساهمات كبيرة في أعمال المؤتمر الرابع للجبهة الذي عقد في عام انتصار الثورة. وكان همه في النقاشات حول وثائق الجبهة التركيز على الطابع التقدمي للدولة

الجديدة، باسم الأفكار الماركسية التي كان قد بدأ يتشبع بها مع بعض رفاقه في قيادة التنظيم. والمعروف أن قحطان الشعبي، أحد أركان الجبهة القومية، قد تولى رئاسة الدولة الجديدة بعد الإستقلال وتولى في الآن ذاته مهام رئاسة الحكومة. وظل في منصبه حتى شهر نيسان من عام 1968. وفي ذلك العام أوكلت رئاسة الحكومة إلى فيصل الشعبي الركن الآخر في الجبهة القومية. وظل الإثنان يمارسان دورهما في موقعيهما حتى عام 1969. وكان قد نشب خلاف بين الإتجاه القومي المحافظ والإتجاه الإشتراكي. وأدى ذلك الخلاف إلى خروج عبد الفتاح من موقعه في التنظيم والذهاب إلى منفاه الطوعي في القاهرة. لكنه لم يبق فيها سوى بضعة أشهر. عاد بعدها ليمارس مع رفاقه من أصحاب الإتجاه الإشتراكي في تدعيم الإتجاه التقدمي للتنظيم وللدولة في آن. وكان الصراع قد انفجر في ذلك الحين بين الإتجاهين المشار إليهما داخل الجبهة وداخل مؤسسات الدولة. وكان ذلك الصراع يدور على وجه الخصوص بين فيصل الشعبي وابن عمه قحطان الشعبي ورفاقهما، وبين عبد الفتاح اسماعيل ومعه سالم ربيع علي (سالمين) وعلي عنتر ومقبل وعلي ناصر محمد وعدد من قادة التيار اليساري الإشتراكي الإتجاه. انتهى الصراع بإخراج قحطان الشعبي من رئاسة الدولة وإخراج فيصل الشعبي من رئاسة الحكومة واعتقاله وقتله. وتشكل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء هم: سالم ربيع علي الذي اختير لرئاسة المجلس، ومحمد سالم العولقي ومحمد علي هيثم وعبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر. وأسندت الأمانة العامة لحزب الجبهة القومية إلى عبد الفتاح اسماعيل. وأسندت رئاسة الحكومة إلى محمد علي هيثم. واستمر الوضع على ذلك النحو إلى عام 1971. إذ أعفي محمد علي هيثم من رئاسة الحكومة وأسندت إلى علي ناصر محمد. وكانت قد أسندت إلى عبد الفتاح اسماعيل رئاسة مجلس الشعب في عام 1970. وفي عام 1978 تخلى علي ناصر محمد عن رئاسة الدولة التي أسندت إلى عبد الفتاح اسماعيل الذي ظل يمارس دوره رئيساً للدولة حتى عام 1980. انتخب عبد الفتاح في عام 1969 بعد انتصار الإتجاه اليساري أميناً

عاماً لتنظيم الجبهة القومية، وانتخب في عام 1970 رئيساً لمجلس الشعب. وظل يجدد له في المنصبين حتى عام 1975 في المؤتمر الخامس للتنظيم.

كان عبد الفتاح منذ البداية حريصاً على التعاون الوثيق مع القوى الوطنية الأخرى التي شاركت في انتصار الثورة. وكان أقرب تلك القوى إليه اتحاد الشعب الديمقراطي برئاسة المناضل الإشتراكي الكبير عبد الله باذيب. كما كانت تربطه علاقة وثيقة بأنيس يحيى، أمين عام حزب الطليعة. وعمل بجد ونشاط لتحقيق الوحدة بين المكونات الثلاثة للحركة الوطنية. وتحقق حلمه في عام 1975 بتأسيس الحزب الإشتراكي اليمني. ولعب دوراً مهماً في صياغة الوثائق الأساسية الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب الجديد. وانتخب أميناً عاماً للحزب في مؤتمره التأسيسي. لكن طموحاته للعب دور أكبر من إمكاناته وخارج طاقاته قادتته إلى الإنغماس المفرط في العمل الفكري وفي الأدب. وصار صديق المثقفين اليمنيين والعرب الذين كان يعطيهم من وقته الكثير. وفي تلك الفترة التي كان الصراع يتفاقم داخل الحزب الإشتراكي نَحَّى عبد الفتاح من رئاسة الدولة (1980) وعزل من مسؤولياته الحزبية والسياسية، وفرض عليه الذهاب إلى منفاه الثاني موسكو. وظل في موسكو حتى عام 1985. عاد بعد ذلك ليخوض مع عدد من رفاقه في الإتحاد الإشتراكي معركة الفصل التي قادتته إلى حتفه في صورة غامضة لم يجر جلاؤها، في أعقاب المجزرة التي وقعت في المكتب السياسي للحزب الإشتراكي في عام 1986 في ظل رئاسة علي ناصر محمد للدولة وللحكومة وللحزب. وهي الحادثة المأساوية التي قادت ذلك البلد والتجربة الرائدة فيه إلى التفكك وإلى الكوارث التي لم تنته فصولاً.

لعبد الفتاح اسماعيل كتب عديدة بينها دواوين شعر. وقد أجرى معه صديقه الشاعر أدونيس في عام 1980 حواراً شاملاً حول مجمل القضايا التي كانت تشغل المثقفين اليمنيين والعرب. وكانت تشغل كلاً من عبد الفتاح وأدونيس. وأُنقل للقارئ بعض فقرات من هذا الحوار المهم، فقرات تعبّر عن الفكر النير الذي تميّز به عبد الفتاح. يقول عبد

الفتاح جواباً عن سؤال وجهه إليه أدونيس حول صعوبات التحول الإشتراكي في اليمن الجنوبي: "فعلاً لا تزال بقايا القديم قائمة، كما قلت. وهذا يعني أننا بالفكر الإشتراكي العلمي- ولا أقول التطبيق الإشتراكي في هذه الظروف، ظروف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية- نعمل على تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً على طريق الإشتراكية. إن تغيير القديم كلياً، تغيير الماضي بما في ذلك علاقات الإنتاج الأبوية الموروثة من القديم أمر يتطلب نضالاً كبيراً. لماذا؟ لأننا نريدخلق الإنسان اليمني الجديد المتحرر من جميع القيود، لا من قيد واحد فقط، جميع القيود بما في ذلك الروابط العشائرية والقبلية التي هي نوع من النظام الأبوي".

ويجيب عن سؤال أدونيس الخاص بالمرأة وبدورها: "في ما يتعلق بالنقطة التي أشرت إليها عن المرأة، أرى أن أساس تحرر المرأة يكمن في تغيير واقعها الإقتصادي بدرجة أساسية... نحن في الواقع قائلون بعملية التشريع ولكن أقول أن تطبيق التشريع أحياناً يصطدم بالواقع المختلف ومقاومة قوى القديم... نحن عندنا وثائق متقدمة جداً. وثائق منهجية وبرامج سياسية منهجية وتشريعات تقدمية ليس لمرحلة الثورة الإشتراكية بالطبع ولكن لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. ومع ذلك نلاقي عدداً من الممارسات المتخلفة عن هذه الوثائق والبرامج والنظم والتشريعات المتقدمة. نحن نواجه الآن حل المعضلة الأساسية والصعبة وهي كيف نستطيع أن نربط الممارسة بما رسم نظرياً على نحو صحيح؟ أن نجعل الممارسة منسجمة مع التشريع، مع البرامج، مع المناهج، مع كل البرامج التي حددناها؟ يعني على سبيل المثال، رغم ضرورة قانون الأسرة لا يزال هناك من يتحايل عليه والشيء نفسه يقال في ما يتعلق ببعض التشريعات الأخرى-في الموقف من العمل، في تنظيم الأشكال الإقتصادية الجديدة، لا نزال نواجه بعض المشكلات في تطبيق هذه المناهج التي هي صحيحة في الأساس ووضعت لهذه المرحلة. لكن وعي الناس لم يتطور بعد بحيث يلتزمون التزاماً صارماً في ميدان الممارسة لأن بعض الممارسات الخاطئة على الواقع

انعكاس للوعي المتدني، ولا يمكن جعل الممارسات صائبة إلا بتطوير وعي الناس ومعارفهم... الحقيقة أتفق معك في أن الديمقراطية وإشاعة الديمقراطية ضرورية جداً لازدهار الثقافة ومن ثم لنشر الفكر الإشتراكي العلمي على أوسع نطاق، ليس فقط داخل صفوف الحزب لكن بين صفوف الجماهير. لكن أحب أن أشير أيضاً في هذا السياق إلى أن أحداث تطور في البنية التحتية عامل مهم جداً في تطوير البنية الفوقية للمجتمع. وهناك بالطبع تأثير متبادل بين البنيتين. إن النظام السياسي لبلادنا يضمن نشر الثقافة ويساعد فيه عبر توسيع الديمقراطية في مجال الفن والسياسة. وتتجسد هذه الديمقراطية في نشوء المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الثقافية: اتحاد النقابات، اتحاد الفلاحين، اتحاد النساء، اتحاد الشباب، لجان الدفاع الشعبي، اتحاد الأدباء، اتحاد الصحفيين، اتحاد الفنانين، الجمعيات المهنية الأخرى. هذه الإتحادات كلها تمارس عبرها الجماهير حقوقها الديمقراطية وتلعب دوراً ثقافياً نشطاً وواسعاً لنشر هذا الفكر. طبعاً هذه المنظمات طوعية لكل الفئات الموجودة داخل المجتمع وعبر منظماتها تناقش كل الآراء وما هو صحيح يثبت وما هو خاطئ يعالج. لكن عبر هذا التوزيع في المؤسسات الديمقراطية أعتقد أن الجديد يتفاعل أكثر فأكثر مع كل وجهات النظر الأذرى ويحاول أن يطور من مفوماتنا وقيمنا الجديدة".

وأجاب عن سؤال يتعلق بالديمقراطية قائلاً: "أنا لا أستطيع أن أفهم أي إنسان يؤمن بالإشتراكية العلمية ويدرك قوتها الإبداعية ويريد أن ينقل نقلاً جامداً ما في كتب الإشتراكية العلمية إلى بلده. ولا أستطيع أن أفهم أي إنسان ثوري يمكنه أن يكون خلاقاً ومبدعاً وإشتراكياً علمياً ويريد أن ينقل تجارب البلدان الإشتراكية نقلاً ميكانيكياً جامداً ويقفز فوق خصائص بلده المحلية. فالإنسان الثوري الإشتراكي العلمي هو الإنسان الخلاق ولا بد من أن يستوعب استيعاباً صحيحاً لا يمكن أن يكون مصاباً بأمراض الجمود العقائدي أو النقل الميكانيكي المجرد. بل باستيعابه لهذا الفكر يستطيع أن يخلق ويبعد أشياء جديدة في بلده حسب الظروف الموضوعية والذاتية لبلده نفسها ويغني بخبرة التطبيق فكر الإشتراكية

العلمية. ونحن لم نفكر أبداً في يوم من الأيام أن ننظر إلى هذا الفكر نظرة ميكانيكية على الإطلاق... إن تاريخنا زاخر بإشراقات حضارية وحافل بتراث مضيئ. ومن الضروري دراستها والإعتراف بكل الأعمال الجديدة والعظيمة التي قام بها شعبنا اليمني. ومن النافل القول أن الشعب اليمني ذو حضارة عظيمة وعريقة في مختلف المجالات. ولم تنحصر حضارة شعبنا اليمني في مجالات الإقتصاد والهندسة والري والسدود، وإنما شملت كذلك الصناعات المبكرة جداً والتجارة. وقد وصلت بعض الحضارات بالنسبة لنا إلى مستوى راق جداً من التنظيم في جميع المجالات. كما شملت تدخل الدولة في تنظيم الري والتجارة وتأمين ونقل البضائع من مكان إلى آخر، إضافة إلى طبيعة العلاقات بحسب ظروف علاقات الإنتاج في تلك المرحلة بالنسبة للأرض ومختلف مجالات الحياة. إذن لا بد من أن نعمق في نفوس شعبنا كل ما ورثناه في الماضي من تراث مضيئ، ونحن لا نعتر بهذا التراث لكي نتغنى به أو لكي نخدر أنفسنا بهذا التاريخ. لكن لكي يكون عاملاً مساعداً في المزيد من الإبداع والخلق من أجل تطوير كل ما هو مشرق ولتجديد كل القيم التراثية الجيدة لشعبنا على طريق تعميق صلة الجماهير بالثقافة الوطنية التي حرمت منها لسنوات طويلة وتوعية شعبنا بتاريخه وأمجاده وتوظيف هذا التاريخ وهذه الأمجاد في عملية بناء مجتمع جديد وحضارة جديدة".

إلا أن الحديث عن عبد الفتاح اسماعيل كرمز لحركة وطنية وديمقراطية أسست لقيام جمهورية اليمن الديمقراطية لا يجوز أن يخفي أدواراً لعدد من قادة تلك التجربة التي دمرها أصحابها وهي في منتصف الطريق إلى إثبات صحة التوجهات التي قامت على أساسها وحققت إنجازات تاريخية مهمة. لا بد من التذكير بدور كل من قحطان الشعبي و فيصل الشعبي في قيادة الجبهة القومية وفي قيادة ثورة أكتوبر التي نقلت اليمن من حكم السلاطين ومن الإحتلال البريطاني إلى رحاب العصر. ولا يقلل من شأن الرجلين خروجهما أو إخراجهما من مواقعهما الأساسية في الجبهة القومية وفي الدولة بعد انتصار الثورة في ظل



الصراع على المستقبل بين الإتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة. فهما كانا قائدين حقيقيين للثورة. ولا بد من التذكير بأخرين كان في مقدمتهم سالم ربيع علي الذي تسلم رئاسة الدولة في أعقاب إخراج كل من قحطان وفيصل الشعبي من مواقعهما في رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة. لكن الخلاف الذي نشب بين سالمين ورفاقه وفي مقدمتهم عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد قد قاده إلى حتفه في النصف الثاني من سبعينات القرن. ولا بد من التذكير بدور علي ناصر محمد الذي ظل يتطور دوره وموقعه بعد انتصار الثورة إلى أن أصبح رئيس دولة اليمن الجنوبية في حقبة التطور الذي شهدته البلاد في مختلف مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وهي مرحلة تميزت بإنجازات بالغة الأهمية كانت تتقل اليمن الجنوبي بالتدرج إلى مرحلة متقدمة تهيؤها للخروج بسرعة من ظلام تاريخها في ظل حكم السلاطين تحت السيطرة البريطانية إلى العصر الحديث. ولا بد من التذكير في السياق ذاته بالدور المميز الذي لعبه اتحاد الشعب الديمقراطي بقيادة عبد الله باذيب ورفاقه. ورغم أن هذا الحزب لم يكن شريكاً في ثورة أكتوبر بالسلاح إلا أنه كان شريكاً أساسياً في النضال السياسي والثقافي وال جماهيري. وكانت للحزب أدواره السياسية والثقافية والإعلامية النشيطة. ولا بد من التذكير بدور حزب الطليعة بقيادة أنيس يحيى. لقد كان لجميع هؤلاء دور يحفظه التاريخ لهم في بناء دولة اليمن الديمقراطية التي سلكت طريق التوجه الإشتراكي وانهارت قبل أن تنهار التجربة الإشتراكية في مركزها الأول الإتحاد السوفياتي وفي امتداداتها عبر العالم.

يقودني التذكير ببعض تلك الرموز التاريخية لجمهورية اليمن الديمقراطية إلى الحديث عن العلاقة التي ربطتني وربطت الحزب الشيوعي اللبناني بتلك التجربة الأولى من نوعها في العالم العربي. إذ كنت أول من أقام علاقة سياسية مع تلك الدولة ومع رموزها الأوائل. فقد لبّيت في عام 1970 دعوة للمشاركة في الإحتفال بعيد انتصار الثورة. والتقيت بالرئيس سالمين وبعلي ناصر محمد وبمحمد علي هيثم وبعبد الفتاح اسماعيل الذي كنت قد التقيته

أول مرة في منفاه في القاهرة في مطلع عام 1969 في مؤتمر نصره الشعوب العربية. وكان يشاركني صديقي ورفيقي القديم عبد الله باذيب في لقاءاتي تلك. وكان في ذلك الحين وزيراً للثقافة. وتأسست لي على قاعدة تلك اللقاءات علاقة صداقة مع قادة الدولة اليمنية الجديدة. وساهم حزبا مساهمات أساسية في تقديم الدعم لليمن في مجالات عدة لا سيما في المجالات الاقتصادية والتربوية. وأود أن أذكر في هذا السياق بأني كنت من أوائل الذين عملوا ابتداءً من عام 1973 وحتى عام 1975 مع قادة الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة من أجل تشكيل الحزب الإشتراكي اليمني. وكانت لي نقاشات واسعة على وجه الخصوص مع الرئيس سالمين ومع عبد الفتاح اسماعيل وعلي ناصر محمد وعبد الله باذيب وأنيس يحيى. لكنني لم أشارك فيما بعد في العملية التنظيمية التي تطوع لها آخرون من بينهم رفيقي في قيادة الحزب الشيوعي اللبناني نديم عبد الصمد.

عبد الفتاح اسماعيل شخصية مرموقة في تاريخ اليمن وفي تاريخ ثورته. وبمقدار ما كان متألقاً في نشاطه الفكري وفي عمله الثقافي في ميادينه المختلفة، وبمقدار ما كانت له أدوار تاريخية في العمل الحزبي، فإن توفقه للعب دور لم تكن متوفرة شروطه في قيادة الدولة قد قاده إلى حتفه وإلى سقوط التجربة الإشتراكية الوليدة قبل أن تستكمل عناصر تطورها وثباتها. وكانت العلاقات القبلية أقوى في الصراع بين الأخوة من المرجعية الإشتراكية التي كانوا ينتمون إليها.